

Distr.: General
2 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البندان ٢٠ و ١٢٥ من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة

التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات

الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من
البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بنغلاديش الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويشرفها، بصفتها رئيسةً لمجلس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي، أن تحيل طيه إلى الجمعية العامة (باللغتين الإنكليزية والفرنسية) نص إعلان هانوي الذي اعتمده الجمعية الثانية والثلاثون بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، المعقودة في هانوي في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية بنغلاديش الشعبية لدى الأمم المتحدة من مكتب الأمين العام تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة السبعين للجمعية العامة في إطار البندين ٢٠ و ١٢٥ من القائمة الأولية.

* A/70/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090715 070715 15-11158 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

إعلان هانوي

أهداف التنمية المستدامة: تحويل الأقوال إلى أفعال

أقرته الجمعية الثانية والثلاثون بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي (هانوي، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥)

نحن، البرلمانيين من أكثر من ١٣٠ بلداً و ٢٣ منظمة برلمانية دولية وإقليمية، اجتمعنا في هانوي، فييت نام واستعرضنا الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة ونظرنا في دورنا في تحقيقها. وهذا هو إعلاننا.

على الرغم من التقدم المحرز على الصعيد العالمي في مجالات التكنولوجيا والصحة والمعرفة والثروة المادية، تتزايد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة منذ أمد طويل، وهو ما يلحق الضرر بالكوكب بأكمله، مع استمرار عدم تمكن الكثيرين من الاستفادة من التقدم المحرز في جميع أنحاء العالم.

وقد أضحي لزاما علينا أن نعجل في التصدي لهذه الحالة المتدهورة، التي تزداد سوءاً من جراء الخطر الداهم الذي يشكله تغير المناخ وتزايد موجات الاضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي والتزاع داخل البلدان أو فيما بينها. وعلى غرار ما كان من شأن الأهداف الإنمائية للألفية، لا يمكن الوفاء بالالتزامات الدولية إلا بالإرادة السياسية وروح القيادة والملكية الوطنية المتسمة بالقوة. ونحن، بصفتنا برلمانيين، نحمل على عاتقنا واجبا أخلاقيا يلزمنا بالعمل.

وسيتيح اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ فرصة فريدة من نوعها لمواجهة التحديات العالمية، باستخدام نهج متكامل جامع ينطبق على جميع البلدان ويربط القضاء على الفقر بالتنمية المستدامة.

الرؤية

نحن، برلمانيي العالم، نؤكد مجدداً في هذه اللحظة الحاسمة رؤيتنا المتمثلة في السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة محورها الإنسان تقوم على أعمال جميع حقوق الإنسان، من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وإزالة أوجه عدم المساواة، بما يؤدي إلى تمكين جميع الأفراد بما يتيح استخدام قدراتهم الكاملة. ويتطلب هذا الأمر تهيئة ظروف تكفل السلام والأمن، في إطار الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويشكل القضاء على الفقر والتنمية المستدامة التزاماً مشتركاً يقع على عاتقنا جميعاً، وينبغي أن نسعى جميعاً إلى الوصول إلى توزيع متوازن وأكثر إنصافاً للموارد. ومن الواضح أن أنماط الإنتاج والاستهلاك التي نعتمدها حالياً غير مستدامة، ويتعين على جميع البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء، أن تعمل معاً على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن نتقدم فيه نحو وضع نموذج مشترك للنمو الشامل والمستدام.

ويتطلب اتباع نهج محوره الإنسان تحقيق العدالة البيئية، أي يجب معاملة الكوكب وجميع نظمته الإيكولوجية كأصول مشتركة تتمتع بها البشرية جمعاء الآن وفي المستقبل. ويجب أن يشكل رفاه الإنسان محرك جميع السياسات التي تنشأ لتحقيق التنمية المستدامة، ويجب أن يقاس التقدم المحرز بمعايير تتجاوز إلى حد كبير معيار الناتج المحلي الإجمالي. فالناس ليسوا مجرد دافعي ضرائب ومستهلكين؛ بل هم مواطنون لهم حقوق وعليهم مسؤوليات، كل منهم تجاه الآخر. ويجب أن نستثمر فيهم، في صحتهم وتغذيتهم وتعليمهم ومهاراتهم، بوصفهم أهم مواردنا.

ويجب أن تكون جميع المؤسسات الحكومية تمثيلية وفي متناول الجميع. وينبغي احترام الاختلافات الثقافية واللجوء إلى النهج الموضوعية محلياً لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب تمكين الناس كافة، بغض النظر عن الجنس والعرق والثقافة والدين والحالة الصحية، ليعملوا بروح التعاون من أجل تحقيق السلام والمصلحة العامة.

الالتزام

إذ نسلم بأن أهداف التنمية المستدامة ستشكل نتيجة لتوافق دقيق، نتطلع إلى هذا الإطار التحويلي الذي سيكون مصدر إلهام في وضع السياسات في جميع البلدان.

ويسرنا أن تكون الجهود التي بذلناها للدفاع عن إدراج الأهداف المتعلقة بالحياة الصحية والرفاه، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وكذلك بالحوكمة، قد آتت ثمارها. ونحن نقدر توسيع نطاق التركيز على الصحة، وهو ما سيتيح فرصة لإنهاء وباء الإيدز والتصدي في الوقت نفسه للتحديات الناشئة مثل الأمراض غير المعدية.

ونرحب بالهدف الجديد الذي يتضمن الدعوة إلى التحرك العاجل للتصدي لتغير المناخ ونقدر الهدف العريض القاعدة المتعلق بوسائل التنفيذ - التمويل، والتجارة، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والإصلاحات البنوية - التي يجب تعبئتها دعماً للإطار الجديد. ولا بد أن هذا الهدف سيمد الشراكة العالمية الحالية من أجل التنمية بطاقة جديدة.

ونلتزم ببذل قصارى جهدنا من أجل تعزيز الملكية الوطنية للأهداف، لا سيما من خلال إطلاع من تمثلهم عليها. ويجب أن يفهم الناس مدى أهمية الأهداف لحياتهم. وبصفتنا ممثلين للناس، نتحمل المسؤولية عن كفاءة الاستماع إلى جميع الأصوات بلا استثناء في العملية السياسية دون تمييز وبغض النظر عن المركز الاجتماعي.

ونلتزم بترجمة الأهداف إلى قوانين وأنظمة محلية يمكن إنفاذها، بما في ذلك من خلال عملية الميزانية ذات الأهمية البالغة. ويجب على كل بلد أن يضطلع بدوره لضمان تحقيق جميع الأهداف.

العمل

بصفتنا برلمانيين، يجب أن ندعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الجديدة بطرق تحترم الخصوصيات الوطنية لكل بلد. ومسؤوليتنا واضحة المعالم، فهي تتمثل في مساءلة الحكومات عن الأهداف التي التزمت بتحقيقها، والتأكد من إقرار القوانين التمكينية واعتماد الميزانيات.

ويجب أن نبدأ عملنا بدراسة مؤسساتنا وعمليات اتخاذ القرارات التي نضطلع بها للتأكد من أنها تفي بالغرض المنشود.

وبصفتنا ممثلين للناس، ينصب اهتمامنا على الدفاع عن المصلحة العامة والسعي إلى تحقيق الصالح العام قبل أي اعتبار آخر. ويجب أن نحول دون تمكن المصالح الفردية من التأثير بشكل مفرط في مداواتنا. ويجب أن نركز على بناء توافق آراء على حلول عملية.

وسوف نسعى إلى التغلب على عقلية التوقع ضمن برلماننا وإدارتنا الوطنية لبيان طابع هذه الأهداف المتمثل في أنها مشتركة بين القطاعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف نبذل كل ما في وسعنا من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الأهداف في كل برلمان، مع توفير الوقت الكافي للمناقشة والرصد. ويجب على اللجان والعمليات البرلمانية أن تسعى إلى تحقيق جميع الأهداف على نحو متسق.

وسوف نقدم المساعدة في بناء الملكية الوطنية للأهداف من خلال التأكد من توافر خطة تنمية مستدامة لكل بلد من بلداننا، تصاغ بطريقة شاملة وتشاركية، بما في ذلك من خلال جلسات استماع عامة مع المجتمع المدني، وبما يتسق والإطار الدولي لحقوق الإنسان.

ونتعهد بوضع القوانين ومخصصات الميزانية بما يتماشى مع الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، مع التحديد الواضح للأهداف والغايات المنطبقة وسبل التمويل. وينبغي للحكومات أن تقدم تقارير سنوية إلى البرلمانات بشأن تنفيذ الخطة الوطنية. وينبغي للبرلمانات أن تجمع بانتظام آراء الناس الذين تمثلهم للمساعدة في تقييم التقدم المحرز في الميدان، حيث يتسم بأكثر قدر من الأهمية.

ونتعهد كذلك بقياس التقدم المحرز ليس فقط من حيث المعدلات المتوسطة الوطنية، ولكن الأهم من ذلك من خلال النظر في مدى النجاح الذي تحققه أشد الفئات ضعفاً وحرماناً في مجتمعاتنا. وينبغي إشراك الجميع في التقدم المحرز. وسوف يكتسب توافراً قدرات وطنية قوية في مجال جمع البيانات وتصنيفها، بما في ذلك حسب نوع الجنس والعمر والانتماء إلى جماعة من الأقليات والحالة الصحية، قدرًا كبيراً من الأهمية.

وإذ ندرك دورنا في تعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف، بما في ذلك عن طريق التمويل من مصادر القطاعين العام والخاص، على كلا الصعيدين الوطني والدولي، سوف ندعم تنفيذ جميع الالتزامات الدولية. وعلى وجه الخصوص، سوف نسعى إلى زيادة الموارد المحلية، بما في ذلك عن طريق مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وسوف نحسن نوعية وكمية المعونة، ونقدم آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية بصورة منظمة، ونعزز البيئة اللازمة لاستثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ونصلح النظام المالي والنقدي والتجاري العالمي بسبل تدعم التنمية المستدامة بصورة مباشرة.

وأخيراً، نتعهد بدعم المساءلة عن تحقيق الأهداف على الصعيد العالمي. وسوف نسعى إلى الانضمام إلى وفودنا الوطنية إلى اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، حيث ستناقش التقارير المرحلية العالمية. وسوف نساهم في الاستعراضات الوطنية المقدمة إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وحيثما كان ذلك ممكنا، سوف نسعى إلى المشاركة في العمليات الميدانية التي تقوم بها الأمم المتحدة في بلداننا لتبادل المعلومات واستكشاف جميع سبل التعاون من أجل تعزيز الخطط الوطنية.

ونطلب أن تنعكس الرسائل الرئيسية لهذا الإعلان، وسابقه، بيان كيتو، في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، والذي سيقدم بدوره إسهامات في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونحث الحكومات على إجراء مفاوضات مع مراعاة الاحتياجات والتوقعات الحقيقية للمواطنين ومعالجة الصلات البالغة الأهمية بين التنمية المستدامة والحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وينبغي أن يتضمن إعلان الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ التزاما ببناء مؤسسات عامة قوية، بما في ذلك البرلمانات، تتمتع بالإمكانية والقدرة على كفالة المساءلة عن النتائج. ونشجع واضعي الإعلان على الاعتراف بالدور الحاسم المناط بالبرلمانات والمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقها في تنفيذ خطة التنمية الجديدة ورصد التقدم المحرز، وعلى الاعتراف بالاتحاد البرلماني الدولي بوصفه المنظمة العالمية التي تجمعها.

وعلاوة على ذلك، نشدد على أن التقاطع بين نتائج المفاوضات التي أجريت هذا العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتمويل التنمية، وتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، ضروري لتيسير التنفيذ على الصعيد الوطني.

ونشعر بعميق الامتنان للاتحاد البرلماني الدولي، منظمنا العالمية، لتوعيتنا بأهداف التنمية المستدامة وإسماع أصواتنا في الأمم المتحدة. وسوف نواصل عقد آمالنا على الاتحاد البرلماني الدولي لتلقي الدعم في الجهود التي نبذلها سعيا إلى تحقيق الأهداف.

وسويا، سوف ندرك النجاح.